

ظهران الاستثمار



نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري

- 3.....الإفتاحية ■
- 4.....مجلس الإدارة ■
- 4.....انشطة المؤسسة ■
- 5.....مؤتمرات ■
- 7.....مقالات ■
- 13.....مؤشرات ■

- مؤتمر مرام ودوره في تشجيع
الاستثمار في المنطقة
- الأردن يستضيف الدورة الـ 14 لمؤتمر
رجال الأعمال والمستثمرين العرب
- مؤشر النفاذ لأسواق رأس المال المحلية
والدولية
- مؤشر مرونة استصدار تراخيص
بناء المشروع صغير ومتوسط الحجم
وتوصيل مرافقه

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لأئتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
 - ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى. إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية. إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها تحديداً الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور/ علي عبدالعزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

مؤتمر مرام ودوره في تشجيع الاستثمار في المنطقة



إدراكاً من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات «ضمان»، لأهمية تشجيع الاستثمار لمختلف الأقطار العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية جاءت مشاركتها في تنظيم الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب أوائل مارس 2011، والذي استضافته العاصمة الأردنية عمان وذلك بالتعاون فيما بين الجهات المنظمة الدائمة وغرفة تجارة الأردن.

فالمؤسسة بما تراكمت لديها من خبرات تمتد إلى حوالي 36 عاماً في مجال تشجيع الاستثمار والتجارة البينية العربية وترقية الوعي الاستثماري وتوطين صناعة الضمان. دأبت ومنذ عام 1982 على تنظيم تلك المؤتمرات بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. حيث عقدت دورته الأولى بمدينة الطائف السعودية وتلاها دورات عدة في مختلف المدن العربية، شملت: الدار البيضاء والكويت وتونس ودمشق والإسكندرية ودبي والجزائر والمنامة وبيروت.

والاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول العربية لتلبية رغبة ومطالب الشعوب العربية. ومن ثم التأكيد على المشاركة الفاعلة للمجتمع بأسره. بحيث يكون هذا المؤتمر في صورته الجديدة. بمثابة نقطة انطلاق لتهيئة المناخ الاستثماري وتعزيز صناعة ترويج الاستثمار في الدول العربية بمفهومها الحديث.

رابعاً: انعقاد المؤتمر على أساس قطري للمرة الثانية مما يتيح الفرصة للتركيز في جلساته على الاقتصاد الأردني من مختلف الجوانب ذات الصلة بالاستثمارات بما فيها الأداء والمناخ والفرص والمقومات والتحديات. وذلك من وجهات نظر مختلفة. حكومية وخاصة. محلية وإقليمية.

خامساً: مشاركة حشد كبير من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص وقيادات الغرف العربية وأعضائها وأصحاب الأعمال والمنظمات والأكاديميات وهيئات تشجيع الاستثمار العربية المتخصصة والغرف العربية الأجنبية المشتركة وخبراء ومفكرين عرباً في المجالات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى السفراء ومثلي البعثات الدبلوماسية في الأردن وتمكنهم من الاطلاع على آفاق الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة في المملكة. وعلى رأسها: الصناعة. الطاقة المتجددة. السياحة وخصوصاً السياحة العلاجية. وأخيراً النقل والاتصالات.

وكحقيقة واقعة. أدركت الحكومة الأردنية أهمية الاستثمار الأجنبي وتسعى بجدية لجذب مستويات مرتفعة منه بما لمسناه منذ سنوات طويلة ولاسيما بداية من عام 1998 حيث تم إطلاق الأجندة الوطنية للإصلاح الاقتصادي

واعتباراً من عام 2010 بدأ المنظمون في عقد دوراته على أساس قطري لإلقاء المزيد من الضوء على اقتصادات المنطقة وذلك بعد تركيز دوراته الماضية على مناخ الاستثمار في المنطقة بشكل عام. وفي هذا السياق جاء انعقاد الدورة الـ14 تحت عنوان. «الاستثمار في الأردن: فرص واعدة» في ضوء التطورات الإيجابية التي طرأت على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال في الاقتصاد الأردني وانعكاسات ذلك على قدرة الاقتصاد الأردني على اجتذاب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعربي البيني. وتميز المؤتمر الحالي عما سبقه من مؤتمرات في خمسة جوانب رئيسية:

أولاً: حظى المؤتمر برعاية كريمة من جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن. بما يؤكد اهتمام القيادة السياسية بتوفير المناخ الملائم لتنشيط الاستثمار خصوصاً ما تنعم به المملكة من استقرار سياسي يعزز جاذبيتها كموقع مفضل للاستثمار خاصة في قطاع الخدمات وخصوصاً المالية والمصرفية والسياحية وكذلك القطاع الصناعي والزراعي ناهيك عن توافر الكوادر المدربة. إضافة إلى دخولها في اتفاقيات ثنائية وإقليمية تعزز انفتاحها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: الزخم العربي المتمثل في القرارات الأخيرة للقمة الاقتصادية والتنموية العربية الثانية التي استضافتها شرم الشيخ في نهاية يناير 2011 وقبلها القمة الاقتصادية والتنموية العربية الأولى التي استضافتها الكويت عام 2009.

ثالثاً: حزمة الإصلاحات السياسية والمؤسسية



والإداري والتي تقدمت بخطى واسعة طالبت العديد من المتغيرات ذات الصلة بمكونات مناخ الاستثمار.

وكنتيجة طبيعية للتطورات الإيجابية في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال. شهد الاقتصاد الأردني تحسن العديد من مؤشرات الأداء الاستثماري وأهمها: تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة خلال السنوات الخمس الأخيرة من عام 2005 وحتى عام 2009 بما يزيد عن أربعة أمثال مستواها خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2004. لتتجاوز 13 مليار دولار مقابل 3 مليارات دولار فقط. كما تضاعفت خلال نفس الفترة الاستثمارات العربية في الأردن من 120 مليون دولار فقط إلى ما يزيد عن 3 مليارات دولار. ورغم هذا التحسن الملحوظ في مستويات الأداء، إلا أننا نرى أن المستقبل يمكن أن يحمل المزيد من التطورات الإيجابية للاقتصاد الأردني بما يتناسب وحجمه وفرصه الاستثمارية الواعدة في قطاعات الزراعة والري والصناعة والخدمات وخصوصاً الخدمات المالية والمصرفية والتطوير العقاري والنقل والاتصالات والسياحة والصحة والتعليم.

وأخيراً. أكدت المؤسسة. خلال فعاليات المؤتمر. استعدادها الدائم للعمل ميدانياً وبطريقة مباشرة مع الجهات المعنية بقطاعي الاستثمار والصادرات سواء كانت من القطاعين العام أو الخاص لتقديم خدماتها التأمينية بغرض مساندة مسيرة التنمية الشاملة لاقتصادنا العربية.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الأول لعام 2011

السارية كما في 31 ديسمبر 2010 حوالي 1,197.4 مليون دولار (336.5 مليون د.ك) توزعت هذه القيمة بنسبة 36% لعقود تأمين الاستثمار ونسبة 64% لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

وتداول المجلس المذكرات التي سترفع إلى مجلس المساهمين في دور انعقاده الثامن والثلاثين المزمع عقده في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة 6-7 أبريل 2011. وتقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لعام 2011 يوم الأربعاء الموافق 6 إبريل 2011 في العاصمة السورية دمشق وذلك عقب اجتماع مجلس المساهمين.

الكويت والهند. وذلك لضمان استثمارات في كل من لبنان ومصر بقيمة إجمالية للطلبيين بلغت حوالي 45.1 مليون دولار (12.68 مليون د.ك). و90 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 185.68 مليون دولار (52.19 مليون د.ك).

وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين المبرمة خلال الفترة حوالي 92.17 مليون دولار (25.91 مليون د.ك) علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحخص النسبية المبرمة مع بعض هيئات الضمان الوطنية العربية.

كما بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان

عقد مجلس إدارة المؤسسة اجتماعه الأول لعام 2011 يوم الخميس 24 فبراير 2011 في مقر المؤسسة بدولة الكويت. بمشاركة السيد مدير عام المؤسسة. وأخذ المجلس علماً بتقرير السيد المدير العام في شأن نشاط المؤسسة عن الفترة من أول سبتمبر 2010 وحتى نهاية ديسمبر 2010. وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير. واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة. حيث بلغ إجمالي عدد طلبات الضمان خلال الفترة 92 طلباً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 230.8 مليون دولار (64.9 مليون د.ك). منها طلبان لتأمين الاستثمار. تقدمت بهما شركتان من

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الأول (يناير/مارس) من عام 2011 تسلمت المؤسسة 55 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تعمل في 8 دول عربية. كما أبرمت المؤسسة 21 عقد تأمين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 116.5 مليون دولار.

الجهود التسويقية:

الزيارات الميدانية:

نفذت المؤسسة 3 مهام تسويقية خلال الربع الأول من العام 2011 الأولى تمت خلال شهر يناير في المملكة العربية السعودية تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات السعودية المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية. والثانية لدولة قطر خلال شهر فبراير. تم خلالها زيارة عدد من الشركات القطرية المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية. والثالثة خلال شهر مارس في دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي) وقد تم خلال تلك المهام زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة والمستثمرة لتعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.

الحملة البريدية:

قامت المؤسسة بتنفيذ حملتين تسويقيتين عبر البريد. استهدفت الأولى المصدريين العرب

نظمته غرفة تجارة وصناعة سلطنة عُمان وذلك خلال الفترة 20-21 فبراير 2011. وقدمت المؤسسة خلال المؤتمر ورقة عمل تناولت دور المؤسسة في ضمان الاستثمار وتشجيع تدفقاته إلى الدول العربية.

- شاركت المؤسسة في المؤتمر الثامن لتمويل الصادرات خلال الفترة 21-22 فبراير 2011 بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- شاركت المؤسسة خلال الفترة 24-27 فبراير 2011 في معرض العلاقات الكويتية الدولية والذي نظمته وزارة الإعلام الكويتية بمناسبة مرور خمسين عاماً على استقلال دول الكويت وعشرين عاماً على التحرير وخمسة أعوام على تولي سمو أمير دولة الكويت مقاليد الحكم.

- شاركت المؤسسة خلال الفترة 1-2 مارس 2011 في تنظيم «مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب» في العاصمة الأردنية عمان. تحت عنوان «الاستثمار في الأردن: فرص واعدة» كما شاركت المؤسسة بالمعرض المصاحب للمؤتمر.

في بعض الدول العربية خلال شهر يناير 2011 بهدف التعريف بالخدمات التي تقدمها المؤسسة. أما الحملة الثانية. فقد استهدفت عملاءها القدامى في بعض الدول العربية وذلك بداية شهر مارس 2011 لتعريفهم بما استجد من خدمات تقدمها المؤسسة للشركات العربية المصدرة بالإضافة لتأمين مبيعاتها المحلية.

الندوات والمؤتمرات

- شاركت المؤسسة في الاجتماعات السنوية للائتلاف الائتماني بحضور كبار المديرين التنفيذيين لهيئات الضمان الوطنية والمتعددة الأطراف وذلك في العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة 17-19 يناير 2011. لمناقشة استراتيجيات إدارة الأزمات في ضوء زيادة المخاطر السياسية والتجارية على الصعيد العالمي.
- عقدت المؤسسة يوم 3 فبراير 2011 اجتماع عمل مع برنامج تمويل التجارة العربية في أبوظبي. لمناقشة أوجه التعاون المشترك بين الطرفين. وتم الاتفاق على تعزيز أطر التعاون وتفعيلها بما ينعكس إيجاباً على اقتصادات الدول الأعضاء.

- شاركت المؤسسة في مؤتمر صحار لفرص الاستثمار في ولاية صحار العمانية الذي

الأردن يستضيف الدورة الـ 14 لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب



السيد/ فهد الابراهيم مدير عام المؤسسة ملقياً كلمته



الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ويبدو فيها من اليمين: الدكتور/ محمد التوبجري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، والسيد/ عدنان القصار رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومعالي/ رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت والشيخ/ صالح كامل رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة.

ولبنان وسورية والسعودية والإمارات وتونس والمغرب وتهدف الشركة إلى التعرف بالمنتجات والسلع التي تنتجها الدول المشاركة في الشركة بما يساهم في الترويج للسلع العربية ويحقق الإقبال على المنتجات العربية ومن ثم يؤدي إلى تحفيز وتطوير التجارة العربية البينية بين هذه الدول بشكل عملي وواقعي. وستقوم الشركة بفتح مراكز تجارية لها في عدة دول للترويج للسلع العربية.

مناخ الاستثمار في الأردن

من الواضح أن الحكومة الأردنية أدركت أهمية الاستثمار الأجنبي وتسعى بجدية لجذب مستويات مرتفعة منه بما لمسناه منذ سنوات طويلة ولاسيما بداية من عام 1998 حيث تم إطلاق الأجندة الوطنية للإصلاح الاقتصادي والإداري والتي تقدمت بخطى واسعة طالت العديد من المتغيرات ذات الصلة بمكونات مناخ الاستثمار.

على صعيد الإصلاح المؤسسي والتشريعي وتدبير التمويل اللازم، عكست بيانات عدد من التقارير الدولية والإقليمية ما يبعث على الارتياح في ضوء مواصلة السلطات تنفيذها لإصلاحات نوعية لبيئة الأعمال ومناخها

انعقد بنجاح في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 1-2 مارس 2011. «المؤتمر الرابع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب». تحت عنوان «الاستثمار في الأردن: فرص واعدة». وذلك بتنظيم مشترك من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات «ضمان». الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وغرفة تجارة الأردن.

وقد شارك في المؤتمر حشد كبير من المشاركين من الدول العربية والأردن بلغ 500 مشارك يمثلون وزراء ورسميين وقيادات الغرف العربية وأعضاءها وأصحاب الأعمال والمنظمات والاتحادات وهيئات تشجيع الاستثمار العربية المتخصصة والغرف العربية الأجنبية المشتركة وخبراء ومفكرين عرباً في المجالات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى السفراء ومثلي البعثات الدبلوماسية في الأردن.

بين اتحاد الغرف التجارية والصناعية الإسلامية والخليجية والبنك الإسلامي الأردني من جهة وغرفة تجارة الأردن وشركات أردنية أخرى. من جهة أخرى. وذلك بهدف اكتشاف الفرص الاستثمارية الهامة في القطاعات الواعدة في الأردن وإعداد دراسات الجدوى واستقطاب استثمارات عربية ودولية وإنشاء الشركات لتغطية وتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

شركة "بضائعنا" بانضمام سلسلة من المراكز التجارية تتعامل على المنتجات العربية وتنتمي للقطاع الخاص العربي في كل من الأردن ومصر

واشتملت فعاليات المؤتمر على خمس جلسات عمل تناولت: «المناخات الاقتصادية والاستثمارية في الوطن العربي». «فرص التنمية والاستثمار في الأردن». «فرص الاستثمار في قطاعات الصناعة والطاقة المتجددة». و«فرص الاستثمار في قطاعي السياحة والسياحة العلاجية». وأخيراً، «فرص الاستثمار في قطاعي النقل والاتصالات».

- وقد شهد المؤتمر العديد من النتائج الايجابية العملية أهمها الإعلان عن تأسيس:
- شركة "فرص الأردنية" برأسمال 10 ملايين دينار أردني يتوزع مناصفة

مؤتمرات

العربي، وتوفير حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال.

تطوير النظم والتشريعات العربية بما يتناسب مع الاحتياجات العصرية بما يعزز أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ناهيك عن توحيد الجهات المعنية بالاستثمار داخل الاقتصاد الواحد من خلال إنشاء جهة وحيدة للاستثمار والاهتمام بتنمية مهارات الموارد البشرية العاملة في مجال الترويج للاستثمار.

انتهاج برامج إصلاح واضحة المعالم مع وضع معايير مالية واقتصادية بما يعزز درجة الشفافية بغرض وقوف المواطن العربي على حجم الإصلاحات في مجال حقوقه الأساسية والاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع تطوير نظم الرعاية الاجتماعية والصحية.

الدور الاجتماعي للقطاع الخاص وتوجيه الاستثمارات الخاصة إلى مواطني الاحتياجات الفعلية للحد من الفقر والبطالة وتنمية التعليم والمهارات البشرية

تطوير أدوات الاستثمار ولاسيما الأسواق المالية الأولية فضلا عن أهمية وجود شركات المقاصة الحيوية لجهة تنمية الاستثمارات الخاصة.

تنوع وتطوير الصناعات العربية والانتقال بها من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة ارتكازا على التكنولوجيا الرقمية المتقدمة.

إنشاء قناة فضائية عربية تنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي واهتماماته في كل ما يساهم في خدمة الأهداف التنموية الوطنية والعربية الشاملة وتحقق التواصل المباشر مع المجتمعات العربية بهدف تبادل الآراء والأفكار والوقوف على الاحتياجات الملحة.

يمكن أن يحمل المزيد من التطورات الايجابية للاقتصاد الأردني بما يتناسب وحجمه وفرصه الاستثمارية الواعدة في قطاعات الزراعة والري والصناعة والخدمات وخصوصا الخدمات المالية والمصرفية والتطوير العقاري والنقل والاتصالات والسياحة والصحة والتعليم، ولاسيما اذا ما تمت دراسة وتنفيذ العديد من التوصيات التي أصدرها المؤتمر في ختام أعماله وأهمها ما يلي:

● الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي شرطان للتنمية والتقدم في المنطقة، واستمرارهما يتطلب إدارة الاقتصاد ليس فقط من خلال التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية، وإنما أيضا من خلال الاهتمام بالسياسات المحفزة لتوليد فرص العمل وشبكات الأمان الاجتماعي.

● ضرورة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والابتكار والارتقاء بمهارات القوى البشرية، ووضع السياسات التي تضمن تطابق مخرجات العملية التعليمية مع احتياجات سوق العمل العربي بما يكفل رفع جودة منتجاتنا وتحقيق التنافسية مع الأسواق العالمية.

● تفعيل العمل العربي المشترك ضرورة لإحداث التأثير المطلوب نحو تنفيذ قرارات قمتي الكويت 2009 وشرم الشيخ 2011، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة لإقامة المدن الاقتصادية والصناعية والتعليمية والطبية والتكنولوجية في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وإبرام اتفاقية عربية مشتركة لتسهيل الحصول على تأشيرات السفر لأصحاب الأعمال العرب والمستثمرين، وتفعيل مبادرة صاحب السمو أمير الكويت بإقامة صندوق لدعم وتمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم للقطاع الخاص

الاستثماري، تعبر عن فكر ورؤية جديدة إلى مجمل العملية الاستثمارية، والحرص على توسعة ومرونة الغطاء التشريعي بغرض تذليل الصعوبات.

أما على صعيد الاستقرار الاقتصادي، فعلى الرغم من الأجواء الإقليمية غير المستقرة واندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد الاقتصاد الأردني تحولات جوهرية انعكست على مؤشراتاته الاقتصادية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار، وعلى رأسها: تحقيق معدلات نمو إيجابية تراوحت ما بين 2.3% و 3.4% خلال العامين 2009، 2010. على الرغم من تداعيات الأزمة الأخيرة، والنجاح في تخفيف الضغوط التضخمية، واستمرار التحسن التدريجي في رصيد الدين العام الداخلي والخارجي وبقاء مؤشراتته ضمن مستويات معتدلة، وتنامي الاحتياطيات الدولية والتي بلغت 13.6 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2010 ليظل غطاؤها للواردات الشهرية من السلع والخدمات عند مستوى مريح بلغ 9 شهور، أداء أفضل من المتوقع للحساب الجاري، وتحقيق فقرة هائلة في أداء القطاع المالي والمصرفي، إضافة إلى استقرار نسبي في التصنيف السيادي للاقتصاد الأردني وفقاً لمعظم وكالات التصنيف الدولية.

وكنتيجة طبيعية للتطورات الإيجابية في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، شهد الاقتصاد الأردني تحسن العديد من مؤشرات الأداء الاستثماري وأهمها: تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة خلال السنوات الخمس الأخيرة من عام 2005 وحتى عام 2009 بما يزيد عن أربعة أمثال مستواها خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2004، لتتجاوز 13 مليار دولار مقابل 3 مليارات دولار فقط، كما تضاعفت خلال نفس الفترة الاستثمارات العربية في الأردن من 120 مليون دولار فقط إلى ما يزيد عن 3 مليارات دولار. ورغم هذا التحسن الملحوظ في مستويات الأداء.

ورغم كل ما سبق إلا أننا نرى أن المستقبل

التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري

لتأخر الدول في بلوغ أهداف محاربة الفقر ورفع مستويات الأمن حول العالم. والأهم من ذلك اكتشاف ما إذا كان هناك عوامل أخرى يمكنها أن تعكس اتجاه هذا التأثير. وذلك مع تحليل الدول غير المصنفة بمعرفة مؤسسة التمويل الدولية كدول متقدمة أو ناشئة. بشكل مستقل لاختلاف نوعية المخاطر التي تعاني منها. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على قدرة الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نشوب حروب دولية أو أهلية وما قد يصاحب ذلك من استدعاء قوات لحفظ السلام من الأمم المتحدة. وإن هذه الدول تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة في مرحلة ما بعد رحيل قوات الأمم المتحدة.

دراسات أخرى ترصد محددات قيام الشركات غير الوطنية (متعددة الجنسيات) بالاستثمار في الدول النامية حول العالم. وخلصت إلى أهمية الاستقرار السياسي.

دراسات خلصت إلى أن الدول التي تمارس الديمقراطية لديها قدرة أفضل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية والسلطوية رغم أن دور النظام السياسي السائد في جذب الاستثمار لم يتم حسمه الخلاف حوله بعد على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الدول العربية. فقد نشرت مجلة العلوم الاجتماعية والتنمية. دراسة حديثة في فبراير 2011 تحت عنوان «الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي». حلت بيانات سلاسل زمنية مقطعية لعينة من 16 دولة خلال الفترة 2002-2009. تضمنت. من الدول العربية: الجزائر. البحرين. مصر. الأردن. المغرب. وتونس. وقد عرفت الدراسة عدم الاستقرار السياسي بعدد مرات إحداث تغيير وزاري أو عدد المرات في السنة التي يتم فيها تعيين رئيس جديد للوزراء و/أو تغيير نصف أو أكثر من عدد الحقائق الوزارية. وبطبيعة الحال لا يختلف في ذلك ما إذا كان النظام ديموقراطياً أو دكتاتورياً أو مزيجاً من النظامين. فمما لاشك فيه أن التغيير الوزاري أشبه بالكابوس على المستثمر.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك ارتباطاً مباشراً قوياً وإيجابياً ما

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة. رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة تلك العلاقة. فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديموقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع. بينما تبنى النظام السياسي الشمولي في الصين مثلاً. مبادئ الاقتصاد الليبرالي وحقن مجالات اقتصادية وتكنولوجية باهرة.

وفي حين تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العملية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية. نرى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي فمنذ عام 1980. ارتفع رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 1000%. وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى. تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة أي ما يقرب من 20% من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات.

دراسة جيفري وآخرون. عام (2010) والتي خلصت إلى أن الاستقرار السياسي كان له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دراسة براون عام (2009) والتي خلصت إلى أن الاستقرار السياسي كان له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية.

دراسة أهيرن. ستيفاني. عام 2005 تحت عنوان «الاستثمار الأجنبي المباشر. والدول النامية: آثار الحرب والتدخل العسكري الخارجي». والتي أجرت تحليلات كمية ونوعية. لبيانات تسع دول عانت مخاطر نشوب الحروب واستدعاء قوات الأمم المتحدة خلال الفترة 1988-2002. عبر عملية لتقييم آثار الحرب والتدخل العسكري. والنظام السياسي والإصلاح الاقتصادي. والصدمات الخارجية أو الداخلية على قدرة الدولة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم تحليل 102 دولة بينها 33 في حالة حرب. وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1980-2002. في أربعة نماذج لتحديد إمكانية تعميم النتائج على عينة أكبر من الدول. وأوصت هذه الدراسة بضرورة قياس أثر الحروب وتواجد قوات الأمم المتحدة على قدرة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة إدراك وفهم كيف تؤثر الحروب على قدرة الدول على النمو عبر الزمن. نظراً

ورغم الخلاف النظري على دور شكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي إلا أن هناك اتفاقاً على أن التغييرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء من استثمار محلي أو أجنبي.

علاقة السياسة بالاستثمار في الدراسات:

هناك العديد من الدراسات الحديثة. التي أثبتت الدور المهم للسياسة بمفهومها الواسع وأكدت أن استتباب الأمن وانخفاض درجة المخاطر للدول المضيفة سواء كانت هذه المخاطر اقتصادية تجارية أو غير تجارية ضمن أكثر العوامل المؤثرة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستشهدت بدرجة الاستقرار السياسي في الدول الآسيوية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وحجم التدفقات الواردة إليها ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

دراسة Sarisoy وManzocchi عام (2008) التي أشارت إلى أن للديمقراطية دلالة إحصائية إيجابية تشجع على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة يونس وآخرون. عام (2008) والتي أكدت أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً هاماً في تحديد النمو الاقتصادي في الاقتصادات الآسيوية وأن هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. ليس فقط من خلال تراكم رأس المال ولكن أيضاً من خلال تطوير وتنمية عنصر رأس المال البشري وتفعيل الحرية الاقتصادية في آسيا.

مقالات

نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامّة.

وعلى المدى المتوسط، فقد تشهد تلك الدول تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي والمتمثلة في معدلات النمو والصادرات والعائدات من الأنشطة الخدمية مثل السياحة. وكذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة. وما يصاحب ذلك من تراجع في قيم الأصول بأنواعها.

أما على المدى الطويل، ربما ستكون الصورة أكثر إشراقاً مع نجاح الحراك الشعبي في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والتي ستصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار سواء في تلك الدول أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي ستقوم بتسريع وتيرة إصلاحاتها طوعاً لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة برمتها.

محاور التأثير على مناخ الاستثمار:

ترتكز محاولة تحليل تداعيات التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في المنطقة على محورين: يتمثل أولهما في تكوين صورة واضحة عن المستجدات والأحداث والتطورات التي نجمت عن هذا التطور السياسي. وثانيهما في محاولة تحليل أثر تلك التطورات على مكونات مناخ الاستثمار المتعارف عليها دولياً.

أهم نتائج الحراك الشعبي وتأثيرها**على مناخ الاستثمار:**

يترتب على الحراك الشعبي، أيًا كانت درجته، مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها. من وجهة نظر القائمين على تقييم مناخ الاستثمار، سلباً أو إيجاباً. حيث يختلف تأثير ردود أفعال الحكومات وقراراتها على مكونات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولة ما. فقد يكون سلبياً على المدى القصير. وربما يتبدل ليصبح إيجابياً على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح. وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثير نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة. واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى دول الجوار. وبالتالي تبرز أهمية دراسة

اسم المتغير	نوعه	طريقة حسابه	المصدر
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	تابع	نصيب الفرد من هذه التدفقات	
الناج المحلي الإجمالي	مفسر	الناج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية - البنك الدولي، 2010.
درجة الانفتاح الاقتصادي		مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناج المحلي الإجمالي	
الاستقرار الاقتصادي		مؤشر الحوكمة أو الإدارة الرشيدة	الدليل الدولي للمخاطر القطرية

وخارجياً، ومدى مناسبة ردود أفعالها وسرعتها التي يجب أن تتبنا بدقة بالأحداث المحيطة بها بل وتسبقها. كما ستختلف درجة تأثير تلك الأحداث على المدى القصير والمتوسط والطويل خصوصاً وان طبيعة الأثر وحجمه وطريقة حسابه تختلف من مرحلة إلى أخرى. والأهم من ذلك أن حساب الأثر يستلزم رصد كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بالتطورات الحادثة على أرض الواقع. أيًا كانت طبيعتها وحجمها.

وفي هذا السياق، عاد الهدوء الحذر لبعض الدول العربية في أعقاب حراك شعبي نجح في إحداث تغيرات امتدت لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بينما عرض البعض الآخر نموذجاً ناجحاً للحفاظ على الاستقرار، حيث تعامل مبركاً وبحكمة مع تلك المطالبات بتحقيق إصلاحات استباقية على أرض الواقع استجابة لمطالبات النخب ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان على محاور محددة وواضحة. وعلى النقيض من ذلك، طالبت فترة الحراك الشعبي في بعض الدول نتيجة تباطؤ الحكومات في الاستجابة للمطالبة بالإصلاحات. ويتوقع اختلاف تأثير هذه التطورات على مناخ الاستثمار في المنطقة وفقاً للأجالات المحتملة لتداعيات هذه التطورات السياسية.

فعلى المدى القصير، هناك تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فمثلاً سوف يتراجع عدد الشركات الجديدة ويتم تأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية. كما سوف تتأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربة

بين متغير الاستقرار السياسي والتدفقات الاستثمارية. بالإضافة إلى متغيرات اقتصادية أخرى. شملت. الناتج المحلي الإجمالي. درجة الانفتاح التجاري، وعدد السكان. وقد حقق نموذج الاقتصاد القياسي المستخدم تفسير 94% من العلاقة البينية بين المتغيرات المحددة والمفسرة والمتغير التابع المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يوضح الجدول المعروض قائمة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة:

الوضع في الدول العربية:

مما سبق نخلص إلى أن التطورات السياسية الأخيرة التي يشهدها عدد من الدول العربية ستعكس بطبيعة الحال على البيئة الاستثمارية للمنطقة العربية بشكل عام. وخاصة أنها بلغت حدودها القصوى بتحقيق ثورات في دول مثل تونس ومصر.

وعلى الرغم من أنه لم يحن الوقت بعد لاستخلاص النتائج والدروس لعدم اكتمال الصورة وتواصل الاحتجاجات الشعبية بمختلف مراحلها وأشكالها. إلا أن المؤسسة «الاستثمار» ستسعى لتقديم رؤية موضوعية وآلية لتحليل تداعيات هذه الأحداث على بيئة الاستثمار في الدول العربية. من خلال حصر الأحداث وأبعادها المختلفة وكذلك تداعياتها المحتملة وأجال تأثيرها وقنوات تأثيرها. معتمدة في ذلك على ما توفر لديها. في الوقت الحالي. من معلومات وكذلك على خبراتها المتراكمة في مجال مكونات ومحددات مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وبطبيعة الحال، تختلف الآثار المترتبة على تلك الأحداث من دولة إلى أخرى، سلباً وإيجاباً. وذلك وفقاً لهيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبيعة التكوين المؤسسي والتغيرات التي تشهدها الدولة. محلياً

مقالات

الاستثمار الجيد لا يركز فقط على تخفيض التكلفة والمخاطر وتعظيم أرباح الشركات بل يمتد لتفعيل المنافسة الكاملة ودعم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ويضمن توزيع عائدها على كل من صاحب العمل والعامِل والمستهلك.

وفي هذا السياق ومن واقع خبرة المؤسسة التي تمتد على مدى ربع قرن في مجال إعداد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، يمكن إدراج عناصر ومكونات مناخ الاستثمار سالفه الذكر تحت 4 مجموعات رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية. وفق ما يلي:

المكونات السياسية:

تتعلق بمحاور عدة. أهمها: قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كل من الوضع الداخلي والخارجي؛ ويشملان مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي.

المكونات الاقتصادية: وتنقسم مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاقتصادي إلى محورين رئيسيين:

مكونات اقتصادية داخلية: تشمل على سبيل المثال لا الحصر. معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبراً عنها بمعدلات التضخم. إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف. بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي. ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

مكونات اقتصادية خارجية: وتشمل الميزان التجاري بصاداته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.

والأجنبي. والأثر السلبي على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية. ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام .

الموقف من القطاع الخاص: بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص. حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك. وخصوصاً المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة. وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص. وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص. ومدى حيادية القضاء المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال. ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليتها.

التأثيرات الإقليمية: حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود. سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكاً والدول العربية الأخرى والعالم. أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكاً وبقية الدول؛ حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية. وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم.

مكونات مناخ الاستثمار ومدى تأثيرها:

في أعقاب الانتهاء من استعراض أبرز النتائج المحتملة عن الحراك الشعبي. كان لا بد من استعراض مكونات مناخ الاستثمار بغرض استكمال آلية رصد وتحليل تداعيات هذه الأحداث. وتعرف مكونات مناخ الاستثمار. كما عرفت معظم الأدبيات الاقتصادية. على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته. وتشمل: الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. مدى كفاية البنى التحتية الأساسية. مدى ملاءمة الجوانب التشريعية والمؤسسية والضريبية إلى جانب توفير التمويل المحلي والخارجي. وأخيراً مدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة الكاملة وعلى رأسها سوق العمل. ومن هنا فإن مناخ

وتحليل تأثير هذه الأحداث على المستوى الإقليمي إلى جانب المستوى القطري. وفي محاولة لتوضيح الأوضاع الحالية. بصورة أكثر واقعية. فقد تم استعراض أبرز تداعيات الحراك الشعبي من واقع ما شهدته الدول العربية في عدد من النقاط منها:

- **التغيرات السياسية والإدارية:** خصوصاً مع ما ينجم عن الحراك من درجات متفاوتة للتغيرات في التشريعات والإجراءات الإدارية والحكومات والوزراء والمسؤولين واحتمالات حدوث ضبابية في الأطر الحاكمة والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون والتسرع في اتخاذ القرار.
- **التوترات الأمنية:** وما ينتج عن غياب الأمن. في بعض الأحيان. وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته والتي بالطبع تنعكس سلباً على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.
- **الاضطرابات العمالية الفئوية:** وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبية. ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل. والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضاء الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.
- **إجراءات محاربة الفساد:** وتشمل سحب مشاريع وأراضي وغيرها من بعض المستثمرين. مراجعة الامتيازات المالية التي كان يحصل عليها بعض المستثمرين. وعمليات تجميد الأرصدة الخارجية لعدد من المسؤولين ورجال الأعمال في الداخل والخارج. وتوقف طبيعة نتائج تلك الإجراءات على مدى عدالتها والتزامها بالقانون وإن كانت في الغالب ستنعكس سلباً في المدى القصير. وإيجاباً في المدى المتوسط والطويل بحسب قدرتها على توفير موارد إضافية للحكومات تساهم في تحسين عدد من المؤشرات. فضلاً عن خفض تكلفة الفساد على المستثمرين في المستقبل.
- **هروب رؤوس الأموال للخارج:** سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسؤولين وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي

مقالات

حتى وان كانت تبدو للوهلة الأولى محبطة للاستثمارات المحلية والأجنبية إلا أنها على المدى الطويل ستصب في صالح تحسين مناخ الاستثمار من زاوية أنها ستقلل من درجة مخاطر تضرر الأوضاع الاجتماعية في المستقبل. وهو ما تدركه مؤسسات التقييم السيادي للدول في العالم. كما تدركه جيدا الشركات الأجنبية وعابرة القومية. بدليل اهتمامها المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية. وما نتوقه هو قيام الحكومات الحالية بطرح المزيد من الخطط الإصلاحية الجريئة والواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بدعم البرلمان والشعوب في تلك الدول. ومن المفيد أيضا أن نستخلص الدروس من التجارب الدولية الأخرى التي انتقلت فيها الأنظمة من حالة الحكم الشمولي إلى النموذج الديمقراطي مثل: دول الكومنولث السابقة أو اندونيسيا أو تركيا.

دور القوى المجتمعية:

ما من شك بأن الأحداث التي عاشتها بعض الدول العربية مؤخرا من شأنها أن تعزز من أهمية الدور الذي تلعبه القوى المجتمعية وخصوصا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات العمالية والتنظيمات النقابية في تشكيل ملامح وطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يسود.

وربما تبدو الصورة واضحة في بعض التغيرات التي بدأت تشهدها تلك الدول وأهمها: رفع سقف المطالبات الاجتماعية والسياسية. ولو بدرجات متفاوتة. وها نحن أمام مجموعة من الدول العربية وجدت نفسها أمام تحديات عدة. مضطرة للاستجابة لعدد من المطالبات الملحة. أهمها: توفير فرص العمل لفئات واسعة من المجتمع. وإشراك مختلف شرائح المجتمع المدني في اتخاذ القرار السياسي وبناء علاقات جديدة وشفافة بين الحكومات ومجتمع الأعمال. حيث أن هناك العديد من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتشابكة التي تفرض الحاجة إلى تلك العلاقة الجديدة. كما أن تحقيق الشفافية وتوفير قنوات النفاذ الدائم وغير المشروط إلى المعلومات والبيانات يعتبر من أهم المطالبات التي لن تتنازل عنها الشعوب المتظاهرة في الوقت الحاضر.

بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية. وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات. ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه. وإغلاق مشروعه في حالة فشله.

الآفاق المستقبلية:

في ضوء استعراض آليات تحليل الأثر الناجمة عن التطورات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية. يمكن صياغة منهجية لاستشراف آفاق المستقبل القريب والبعيد بالنسبة للتدفقات الاستثمارية المتوقع أن تجتذبها المنطقة. وتعتمد هذه المنهجية على محاولة رصد 4 محاور رئيسية. أولها: طبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تشهدها وستشهدها دول المنطقة والتي تستند بدورها على ردود أفعال الحكومات ودور القوى المجتمعية. وثانيها: الرأي العام العالمي وتفسيره للأحداث من خلال التصنيف السيادي الصادر عن وكالات التصنيف الدولية. ويتمثل المحور الثالث في: الاتجاهات المتوقعة للمستثمر العربي والأجنبي ورؤيته الحالية والمستقبلية لمناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة. بينما يتوقف المحور الرابع على قوة الدور الذي ستضطلع به المؤسسات الإقليمية والدولية والقطرية، وخصوصا ذات الصلة بالاستثمار في دعم وتشجيع حركة الاستثمار إلى المنطقة العربية.

(أ) دور الحكومات والقوى المجتمعية:**دور الحكومات:**

بدأت الحكومات العربية بالفعل مسيرة الإصلاح التدريجي وخصوصا في المجال الاقتصادي منذ عقود وبعضها منذ سنوات. ولكن وتيرة الإصلاح بالطبع تختلف من دولة إلى أخرى. وما حدث خلال الفترة الماضية بالطبع أدى إلى تسريع وتيرة تلك الإصلاحات بل ورفع سقفها بصورة غير مسبوقه بدليل الإعلان عن إصلاحات سياسية في عدد كبير من الدول العربية استجابة للحراك الجماهيري الواسع في عدد من الدول.

وبالطبع ستمتد يد الإصلاح إلى المجالات الاقتصادية عبر تشريعات وإجراءات جديدة. ستصب في النهاية في إطار تحسين مناخ الاستثمار. كما ان الإصلاحات الاجتماعية

ويأتي ضمن أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بصورة سلبية في الدول العربية ذات الحراك الشعبي: القطاع السياحي نتيجة تردد السائح العربي والأجنبي في زيارة الدول العربية وخصوصا دول الحراك. حيث يضع عدد من السائحين الدوليين كافة دول المنطقة في سلة واحدة وفقاً لرحلته السياحية التي تشمل أكثر من دولة. وكذلك قطاع الصناعات التصديرية وما يترتب عليه من تدهور لرصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات. والضغط على الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية للدولة وخاصة في ضوء تراجع التدفقات الواردة من استثمارات محفظة الأوراق المالية والمباشرة. إضافة إلى قطاعات التجارة المحلية والتمويل والعقارات نتيجة تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي. كما من المتوقع أن تقلص حجم تحويلات العاملين في الخارج وتؤثر أسعار العملات العربية مقابل العملات الرئيسية الأجنبية كنتيجة أساسية لتدهور أوضاع أسواق الأوراق المالية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز. الأمر الذي سيعود بالنفع على الدول العربية المصدرة للنفط والغاز في صورة تحقيق ففزة في الإيرادات النفطية.

المكونات الاجتماعية:

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقيه والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

المكونات المؤسسية:

وتشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال. وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية

(ب) تقييم وكالات التصنيف الدولية ورؤيتها المستقبلية للتطورات في المنطقة:

مما لا شك فيه أن وكالات التصنيف الدولية حول العالم تتابع عن كثب ما يجري على الساحة العربية من تغيرات جذرية. سيترتب عليها، وبلا شك، تغيرات متفاوتة في التصنيف السيادي للدولة والتصنيف الائتماني والملاءة المالية لبعض الكيانات الاقتصادية في تلك الدول. وعلى رأسها مؤسسات القطاع المصرفي والمالي. وكذلك رؤيتها وتقييمها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول العربية التي تشهد حراكاً متبايناً، أو للمنطقة بشكل عام.

وتأتي أهمية هذا التصنيف، من كونه معتمداً من الغالبية العظمى من القادة والسياسيين والشركات عبر الوطنية والمستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول العربية. وما يصاحب ذلك من تقارير دولية صادرة عن تلك الوكالات. مع الأخذ في الاعتبار أنها وإن اختلفت في التفاصيل وأدوات ودرجات التقييم الايجابية والسلبية فإنها تتفق نسبياً على الصورة العامة.

ومن هنا تأتي أهمية استعراض رؤية العالم ومؤسساته للدول العربية قبل وبعد الأحداث.

من خلال استعراض التصنيف السيادي الصادر عن ابرز وكالات التصنيف الدولية لعدد من الدول العربية. والذي يكشف عدد من التغيرات أهمها:

يلاحظ أن معظم الدول (مصر وليبيا وتونس والبحرين والأردن) التي شهدت أحداثاً سياسية وحراكاً شعبياً بدرجات متفاوتة طالتها عمليات المراجعة والخفض للتقييمات السيادية من قبل وكالات التصنيف الدولية. في حين ظل تصنيف دولة مثل اليمن على ما هو عليه سابقاً حتى الآن. رغم تطورات الأحداث فيها.

جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة قامت بمراجعة بل وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية. تراوح ما بين 4 دول بالنسبة لستاندرد أند بورز وموديز وفيتش. ودولة واحدة بالنسبة لكابيتال انتليجنس مروراً بدولتين بالنسبة لوحدة استخبارات الاقتصادية.

يوضح الجدول المرفق أن عمليات مراجعة وخفض التقييمات السيادية شملت 6 دول عربية هي: مصر وليبيا وتونس والبحرين والأردن ولبنان.

تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان السابق ذكرها.

وفي السياق ذاته جاءت إعلانات وتقارير تلك المؤسسات بشأن الوضع السياسي في المنطقة حيث. أعلنت وكالة ستاندرد أند بورز في السابع من مارس 2011 عن وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية للمنطقة العربية نتيجة أساسية للاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات. بما ينذر بتخفيض التصنيف السيادي للجهات السيادية الحكومية المقترضة في دول المنطقة. لكنها أوقفتها على تطور الأحداث على ارض الواقع.

كما ذكرت وكالة موديز وفقاً لتقريرها الأخير الذي يتابع الأوضاع المالية في الشركات الخليجية انه حتى فبراير 2011. تراجع متوسط تصنيف 24 شركة خليجية إلى Baa1 أي بواقع درجة واحدة مقارنة بمتوسط التصنيف في بداية 2010. وتوقعت الوكالة بقاء احتمالات تخفيض التصنيف الائتماني لتلك الشركات مرتفعة وخاصة للشركات المقترضة ذات التصنيف المنخفض (غير الاستثماري). وذلك نظراً لحاجة تلك الشركات لإعادة تمويل ديون سوف تستحق مستقبلاً. وكذلك إعادة هيكلة انكشافهم العقاري. وحذرت الوكالة من نقص أو انقطاع الدعم الحكومي أو حدوث اضطرابات في المناخ الاقتصادي. الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء هذه الشركات وخاصة المؤسسات شبه الحكومية.

التغيرات التي طرأت على التصنيفات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الاحداث السياسية الاخيرة

الدولة	ستاندرد أند بورز		موديز		فيتش		كابيتال انتليجنس		EIU
	أواخر مارس 2011	منتصف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	منتصف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	منتصف ديسمبر 2010	أواخر مارس 2011	منتصف ديسمبر 2010	
الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	BB مستقر
مصر	BB سلبى	BB+ مستقر	Ba3 سلبى	BB+ مستقر	BB سلبى	BBB- مستقر	BB+ سلبى	BB مستقر	CCC
ليبيا	BB سلبى	A- مستقر	-	BBB+ مستقر	BB سلبى	-	-	BB مستقر	BB مستقر
المغرب	BBB- مستقر	BBB- مستقر	Ba1	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BBB- مستقر	BB مستقر	BB مستقر
السودان	-	-	-	-	-	-	-	C مستقر	C مستقر
تونس	BBB- مستقر	BBB مستقر	Baa3 سلبى	BBB مستقر	BBB- سلبى	BBB مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	B مستقر
البحرين	BBB سلبى	A مستقر	A3 مستقر	A مستقر	BBB	A مستقر	A مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	CC مستقر
الأردن	BB سلبى	BB مستقر	Ba2 سلبى	Ba2	-	BB مستقر	BB مستقر	BB مستقر	B مستقر
الكويت	AA- مستقر	AA- مستقر	Aa2 سلبى	AA مستقر	AA مستقر	AA مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	A مستقر
لبنان	B ايجابى	B ايجابى	B1 مستقر	B مستقر	B مستقر	B مستقر	B مستقر	B مستقر	CCC مستقر
عمان	A مستقر	A مستقر	A2	A2	-	-	-	A مستقر	A مستقر
قطر	AA مستقر	AA مستقر	Aa2 مستقر	Aa2 مستقر	-	-	-	AA- مستقر	AA مستقر
السعودية	AA- مستقر	AA- مستقر	Aa3 مستقر	Aa3 مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر	BBB مستقر
سورية	-	-	-	-	-	-	-	BB- مستقر	B مستقر
الإمارات	-	-	Aa2	Aa2	-	-	-	AA- مستقر	BB مستقر
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	B مستقر	CC مستقر

مقالات

التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم. كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار في الدول النامية، التي يأتي من ضمنها مجموعة الدول العربية. ويمكن تلخيص الدور الإيجابي لتلك المؤسسات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تعزيز التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها:

توفير التمويل للمشاريع التنموية الضرورية لتهيئة البنية التحتية والتشريعية اللازمة لجذب الاستثمار حيث تعتبر المؤسسات الدولية أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بقيمة تتراوح ما بين 30-50 مليار دولار سنوياً. وذلك لصالح مشاريع تنموية محددة أو في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية.

المشاركة في رؤوس مؤسسات الاستثمار المباشر التابعة للقطاع الخاص في عدد من الدول العربية من خلال مؤسسات محددة تعمل فقط لخدمة هذا القطاع مثل مؤسسة التمويل الدولية.

توفير الضمانات التأمينية لمشاريع القطاعين العام والخاص، وخاصة في الدول التي بلغت مراحل شبه مستقرة من خلال مؤسسات متخصصة على المستوى الإقليمي والدولي. مثل: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات «ضمان»، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات. وكذلك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار «ميجا».

القيام بدور وسيط المعرفة بين الحكومات العربية والمستثمرين، وخاصة في مجال التنمية والسياسات، من خلال إعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي والاستثمار. وكذلك عبر استعراض النتائج الإيجابية للأبحاث والتحليل الموضوعي للمؤشرات التي ترصد بيئة الاستثمار في كل دولة عربية، والتي بطبيعة الحال، غالباً ما تؤثر في قرارات المستثمرين وحجم الاستثمار الذي تنفذه في هذه الدول.

المستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل، فمن الصعب ان يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من انعكاسات التغيرات السياسية على حجم النشاط وتحقيق خسائر دائمة. وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطاً كبيراً في قيم الأصول، سيدخل في حساباته معايير المخاطر السياسية والاقتصادية ودراسات جدوى دقيقة لمستقبل السوق والوضع بشكل عام.

وفي هذا الصدد، ربما كان من المفيد أيضاً الاستعانة بنتائج التقارير الدولية التي ترصد توجهات المستثمرين عالمياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، رصد استبيان شهر فبراير 2011 الصادر عن بنك أوف أميركا ميريل لينش، والذي يعتمد على آراء مديري صناديق الاستثمار حول العالم، وجود نوايا جدية نحو تخفيض حاد في الاستثمارات المتجهة لمجموعة دول الاقتصادات الناشئة التي تضم عدداً لا بأس به من الدول العربية. ووفقاً لنتائج الاستبيان، أكد 5% فقط من مديري تلك الصناديق استحواذهم بدرجة مفردة على أسهم الأسواق الناشئة، مقابل 43% وفقاً لنتائج استبيان يناير 2011، وبذلك سلط الاستبيان الضوء على أكبر درجة تدهور على أساس شهري، لاستحواذ تلك الصناديق على استثمارات أوراق مالية في الأسواق الناشئة، حيث اقتصرت أعلى نسبة تدهور على 28% فقط منذ البدء في إعداد هذا الاستبيان. يأتي ذلك بالتزامن مع الارتفاع المتوقع في معدلات التضخم، وتراجع المبالغ المرصودة للاستثمار في الأسواق الصاعدة، والتغيرات الحادثة على بيئة الاستثمار.

(د) دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تشجيع حركة الاستثمار إلى المنطقة العربية:

تقوم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وخصوصاً العاملة في مجال الاستثمار والتنمية مثل: الصندوق والبنك الدوليين وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات المالية العربية، بدور مؤثر وفعال في مجال توفير

كذلك ترتب على أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية والسندات الحكومية والخاصة الصادرة عن عدد من دول المنطقة والمتداولة في الأسواق العالمية. وفقاً لبيانات مؤسسة ماركت للتأمين على الديون والسندات الحكومية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيام عدد من مؤسسات التقييم السيادي الدولي بخفض تصنيف عدد من الدول من عدة زوايا أهمها ما يلي:

ما شهدته تلك البلدان والمنطقة ليس مجرد تطورات بل تغيرات شاملة وجذرية في النظم السياسية الحاكمة وأسلوب حكمها .

تراجع تصنيف تلك الدول على المدى القصير بسبب حالة الترقب وعدم الاستقرار يمكن أن تنعكس إيجاباً على المدى المتوسط أو الطويل في صورة رفع لتصنيف تلك الدولة، بشرط استقرارها السياسي والأمني والاجتماعي. وتحولها نحو المزيد من الديمقراطية وتحسن مؤشراتنا الاقتصادية والمالية.

(ج) اتجاهات المستثمر العربي والأجنبي:

لاشك أن التغيرات الحادثة والمتوقعة ستدفع إلى إعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة. وبطبيعة الحال تختلف تلك التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة إلى أخرى، بحسب كونها تعمل حالياً أو لديها استثمارات في المنطقة من جهة، أو لديها نوايا للعمل في المنطقة أو حيازة استثمارات فيها وبحسب جنسيتها وطبيعتها استثماراتها ومستوى المخاطر التي تقبلها وحسابات الربح والخسارة وتقييمها لمستقبل المنشأة والقطاع والسوق المستهدف. كما سيختلف ذلك من دولة إلى أخرى داخل المنطقة بحسب طبيعة مناخ الاستثمار السائد، والمتوقع والتغيرات المرجحة وحصيلة تأثيراتها السلبية والإيجابية.

والأمر يخضع للعديد من الحسابات، فعلى سبيل المثال، إذا كان مستثمراً حالياً داخل المنطقة، فسيختلف سلوكه طبقاً لمعايير عديدة فمثلاً المستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حالياً بقدر من الخسائر وخروجه لاحقاً على المدى المتوسط بخسائر أقل أو بأرباح رأسمالية، أما

مؤشر النفاذ لأسواق رأس المال المحلية والدولية

المال البديلة المتاحة في 122 دولة حول العالم، من بينها 12 دولة عربية. ويتم الاعتماد في قياس المؤشرات الفرعية على قيم 56 متغيراً اقتصادياً ومالياً ومؤسسياً. وتمثل الدول التي يشملها المؤشر للعام 2010 نحو 94% من الإجمالي العالمي لعدد السكان، ونحو 95% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتمتلك 98% من الأصول المالية العالمية. وفيما يلي نورد المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي:

1. بيئة الاقتصاد الكلي: ويقاس هذا المؤشر الفرعي مدى ملائمة الظروف المحيطة بالمشروع أو الشركة من خلال رصد قيم متغيرات اقتصادية. شملت: معدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات الضرائب. وقياس مدى بلوغ سوق المال لمستويات النضج والعمق المالي وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها.
2. البيئة المؤسسية: يقاس هذا المؤشر درجة الدعم المالي الذي توفره المؤسسات المالية لأغراض تمويل المشاريع والشركات التجارية. وذلك عن طريق رصد متغيرات مؤسسية. شملت: حماية حقوق الملكية، نزاهة النظام القضائي، كفاءة إجراءات الإفلاس، ومستويات انتشار الفساد.
3. المؤسسات المالية والمصرفية: يقاس مدى مساهمة مؤسسات الوساطة المالية التي لها حق الاحتفاظ بالودائع المصرفية ومنح القروض في تمويل المشاريع وشركات الأعمال التجارية. من خلال رصد مؤشرات مصرفية. شملت: مدى إتاحة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، سلامة المؤشرات المالية لمؤسسات الوساطة المالية، سهولة الحصول على القروض من المصارف، وكفاءة القطاع المصرفي.
4. مدى نمو سوق الأسهم: يقاس مدى أهمية تمويل حقوق الملكية من خلال رصد متغيرات مالية. شملت: القيمة

رأس المال: هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات والمعدات والآلات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري، وذلك لأهداف ربحية أو إعلامية أو إنسانية. ويعتبر رأس المال من أهم عناصر الإنتاج اللازمة لبدء المشاريع الاستثمارية، بأنواعها، سواء المحلية أو الأجنبية خاصة كانت أم حكومية، بل يراه البعض المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري. وعلى ذلك، فإن الاقتصادات التي تصبو إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات المنفذة في جسم الاقتصاد الوطني، والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على المشاريع الخاصة.

«Capital Access Index» (CIA)

حيث هدف المعهد إلى تحقيق أهداف عامة، تمثلت في: تحسين مستويات المعيشة والظروف الاقتصادية لمختلف شرائح السكان حول العالم وذلك من خلال تقديم المساعدة لرجال الأعمال وصانعي السياسات على تصميم وتنفيذ الابتكارات الجديدة لتحقيق الرفاه الاقتصادي على نطاق واسع، وإيجاد سبل لتوليد رؤوس الأموال لأصحاب الأعمال والشركات الجديدة.

ولتحقيق تلك الأهداف يركز مؤشر الحصول على رأس المال على: رصد مدى إمكانية وقدرة حصول أصحاب الأعمال القائمة والجديدة في دول العالم على رؤوس الأموال اللازمة لأعمالهم، وقياس القوة النسبية لتمويل الشركات في مختلف الدول، وقياس مدى اتساع وعمق وحيوية أسواق المال، وقياس مدى انفتاح الدول على إتاحة الحصول على رؤوس الأموال دونما تمييز، وهو ما يجسد توجهها عالمياً لإتاحة رؤوس الأموال بعقلية أكثر عدالة، وإلقاء الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل، وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

مكونات المؤشر:

يتكون المؤشر الكلي للنفاذ لأسواق رأس المال المحلية والدولية من 7 مؤشرات فرعية، منها: بيئة الاقتصاد الكلي ومدى تطور المؤسسات المالية والمصرفية ومدى عمق أسواق الأسهم والسندات ومصادر رأس

وتزداد أهمية عنصر رأس المال في العملية الاستثمارية بشكل خاص في الدول النامية، ومنها عدد كبير من الدول العربية غير النفطية التي تعاني من نقص حاد في مصادر التمويل اللازمة للإنفاق على المشاريع المختلفة، ونظراً لاضطلاع القطاع الخاص بدور متزايد الأهمية في دول العالم المتقدم منذ زمن بعيد، وكذلك في الدول العربية، منذ فترة ليست بالقصيرة، فقد كان من الضروري ان يتم التركيز على سبل تعزيز دور القطاع الخاص من مختلف النواحي، وفي مقدمتها قدرته على النفاذ لأسواق رأس المال المحلية والعالمية، والحصول على الأموال اللازمة لانطلاقته، وتأسيس مشاريعه.

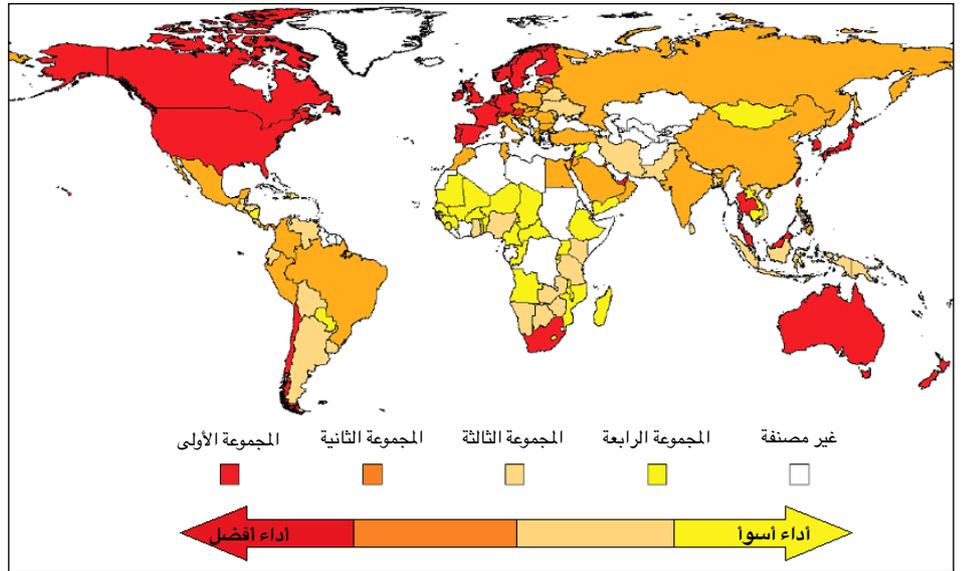
وتعاطف أهمية الحصول على رأس المال في الأزمات وخصوصاً الأزمات المالية التي يمر بها العالم من وقت لآخر، ففي الآونة الأخيرة، واجه العالم أزمة مالية حادة نجمت بشكل رئيسي عن أزمة الرهن العقاري الأمريكي ترتب عليها انهيار وخسارة العديد من المؤسسات المالية العالمية، ومعاناة غالبية مؤسسات الأعمال حول العالم من شح في الائتمان ونقص شديد في المصادر البديلة للحصول على رأس المال.

أهمية المؤشر:

ومن هذا المنطلق قام معهد ميلكن الأمريكي قبل 11 عاماً، بأول محاولاته لرصد مدى مرونة أو سهولة حصول أصحاب الأعمال في مختلف الدول حول العالم على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم، وصادر ما يسمى بمؤشر النفاذ لأسواق رأس المال، محلياً ودولياً

مؤشرات

مؤشر النفاذ لأسواق رأس المال المحلية والدولية



سنغافورة بعض التحسن في مؤشر التمويل الدولي وسوق السندات. تراجعت. بدرجة محدودة. في مؤشر مصادر التمويل البديلة وسوق الأسهم. ومن المعروف أن سنغافورة تصدر قائمة دول العالم من حيث سلامة المؤسسات.

وتمكننت الولايات المتحدة الأمريكية بالبقاء في قائمة أفضل عشر دول خلال العام. وعلى الرغم من تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية بشكل حاد فقد ارتفع ترتيبها مركزاً واحداً لتحتل المركز الخامس عالمياً. ويعزى ذلك لعدد من الأسباب منها؛ زيادة الائتمان الحكومي قصير الأجل للشركات. بما عوض سكون سوق الائتمان الخاص إلى حد كبير. تمتعها بأعلى تصنيف للودائع وللدیون السيادية بفضل نظام التأمين والضمانات. أهمية الدولار الأمريكي كمكون رئيسي للاحتياطيات الرسمية حول العالم. إضافة إلى تركيز الاستثمارات الدولية. أثناء الأزمة الأخيرة. في سندات الخزانة والأوراق المالية الأمريكية. مما أدى إلى توفير التمويل للحكومة والشركات والأسر الأمريكية.

وفي إشارة واضحة للحاجة الملحة لتطوير أسواق المال المحلية وإتاحة التمويل الدولي للشركات في الدول الأفريقية. جاءت 17 دولة أفريقية ضمن قائمة أسوأ 20 دولة في المؤشر لهذا العام. حيث عانت كافة هذه الدول تقريباً من ضعف في بنائاتها المؤسسية؛ مما يحتم على المجتمع الدولي ضرورة تقديم يد العون والمساعدة من أجل تحسين البنية التحتية الاقتصادية. وتوفير قاعدة مستقرة لتمويل الأعمال التجارية الخاصة في هذه الدول.

وضع الدول العربية:

يرصد المؤشر منذ إنطلاقه قبل 11 عاماً أداء 12 دولة عربية فقط هي: الإمارات. الكويت. سلطنة عمان. السعودية. لبنان. الأردن. تونس. مصر. المغرب. اليمن. سورية وموريتانيا. وتراوح ترتيب تلك الدول في مؤشر عام 2010 بين المركزين 22 و116 عالمياً. وفيما يتعلق بوضع الدول العربية في المؤشر تشير بيانات المؤشر إلى ما يلي:

- تقدمت الدول العربية على نظيراتها في الدول النامية في عدد من المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي. لاسيما:

الصناعية عند نفس ترتيبها للعام السابق. وقد حافظت كندا وهونغ كونغ على صدارة الترتيب العالمي بالمركزين الأول والثاني للعام الثاني على التوالي.

ويرجع الأداء المتميز لكندا إلى التحسن النسبي في كافة المؤشرات الفرعية. باستثناء مؤشر سوق الأسهم. بينما تركزت أبرز نقاط القوة في سوق السندات والتمويل الدولي. إضافة لمواصلة الاستفادة من الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي. والبيئة المؤسسية وتنمية القطاع المصرفي.

أما هونغ كونغ. فقد تصدرت الترتيب العالمي في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي والتمويل الدولي. حيث حظيت ببيئة مستقرة للائتمان المصرفي أدت إلى جذب العديد من المستثمرين المحليين والأجانب. ومن ثم تنفيذ مشاريع عدة. إضافة إلى انخفاض معدلات الضرائب وتراكم الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي. إلا أنها لا تزال في حاجة لتطوير وتنمية سوق السندات.

في حين احتلت المملكة المتحدة وسنغافورة المركزين الثالث والرابع على التوالي. وعلى الرغم من تأثر المملكة المتحدة بشكل ملحوظ من الأزمة المالية العالمية. إلا إن قوة سوق السندات ساهمت في تخفيف تباطؤ الإقراض المصرفي. حيث تجاوزت معدلات طرح سندات الشركات نظيرتها الحكومية. وفي حين شهدت

السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. درجة سيولة الأوراق المالية. وعدد الشركات المدرجة.

5. مدى نمو سوق السندات: يقيس مدى أهمية تمويل المشاريع من خلال إصدار السندات. استناداً إلى متغيرات شملت: قيمة السندات الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ونسبة الأوراق المالية المضمونة بأصول من الناتج المحلي الإجمالي.

6. مصادر بديلة للحصول على رأس المال: يقيس مدى تنوع وتعدد مصادر التمويل المتاحة. مثل: رأس المال المغامر. بطاقات الائتمان. وأساليب الاكتتاب المغلق.

7. التمويل الدولي: يقيس توافر رأس المال الأجنبي للشركات. بناء على متغيرات تشمل: تقلبات أسعار الصرف. رصيد الاحتياطيات الدولية. استثمارات محفظة الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر. تدفق رؤوس الأموال الواردة والصادرة. والتصنيف السيادي.

وضع دول العالم في المؤشر:

حلت مجموعة الدول الصناعية (27 دولة) في المراكز الثلاثين الأولى من الترتيب العالمي. حيث تقدمت 13 دولة في الترتيب. وتراجعت 8 دول. في حين استقر باقي الدول

مؤشرات

وضع الدول العربية في مؤشر النفاذ لأسواق رأس المال المحلية والدولية
من حيث قيمة المؤشر والترتيب العالمي خلال الفترة 2007 - 2009

فرق الترتيب بين عامي 2009 و 2008	فرق القيمة بين عامي 2009 و 2008	2009		2008		2007		الدولة	الترتيب عربياً لعام 2009
		الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة		
↓ (3)	↓ (0.15)	22	6.77	19	6.92	29	6.13	الإمارات	1
↑ 1	↑ 0.12	30	6.22	31	6.10	32	6.09	الكويت	2
↓ (2)	↓ (0.06)	35	5.91	33	5.97	42	5.36	سلطنة عمان	3
↑ 1	↑ 0.14	36	5.90	37	5.76	36	5.73	السعودية	4
↑ 0	↑ 0.12	39	5.66	39	5.54	48	5.12	لبنان	5
↓ (4)	↓ (0.04)	46	5.47	42	5.51	47	5.14	الأردن	6
↑ 4	↑ 0.31	48	5.21	52	4.90	59	4.60	تونس	7
↑ 4	↑ 0.23	50	5.08	54	4.85	65	4.36	مصر	8
↑ 7	↑ 0.44	60	4.74	67	4.30	71	4.08	المغرب	9
↑ 7	↑ 0.27	96	3.09	103	2.82	104	2.68	اليمن	10
↓ (15)	↓ (0.53)	107	2.59	92	3.12	103	2.78	سورية	11
↑ 1	↑ 0.07	116	2.18	117	2.11	105	2.63	موريتانيا	12
↑ 0	↑ 0.07	-	4.9	-	4.83	-	4.56	متوسط الدول العربية	

المصدر: المؤشر السنوي للحصول على رأس المال الصادر عن "Milken Institute" عام 2010، وبحوث ضمان.

مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي. مؤشر سوق
السندات. مؤشر البيئة المؤسسية.
ومؤشر التمويل الدولي.

- تصدرت الإمارات الترتيب عربياً ببلوغها المركز الثاني والعشرين عالمياً. تلتها الكويت بالمركز الثلاثين. ثم سلطنة عمان (35). فالسعودية (36) ولبنان (39). في حين تراوح ترتيب باقي الدول العربية عالمياً ما بين المركزين 46 الذي للأردن والمركز 116 لموريتانيا.
- تقدمت 8 دول عربية في ترتيبها العالمي مقارنة بالعام السابق. نسبة لإحرازها تحسناً في بعض المؤشرات الفرعية.
- تشير بيانات المؤشر الكلي ومؤشراته الفرعية ما بين عامي 2007 و 2009 إلى تمكن 10 دول عربية من تحسين قيمة مؤشرات الفرعية والمؤشر الكلي مما أدى إلى تحسن ترتيبها العالمي.

المكونات الفرعية لمؤشر النفاذ لأسواق رأس المال المحلية والدولية
في الدول العربية لعام 2009

الدولة	البيئة الاقتصادية الكلية		البيئة المؤسسية		المؤسسات المالية والمصرفية		مدى نمو سوق الأسهم		مدى نمو سوق السندات		مصادر بديلة للحصول على رأس المال		التمويل الدولي	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الإمارات	4	9.25	38	6.06	28	6.40	33	5.50	29	5.75	14	6.75	37	5.00
الكويت	11	8.17	43	5.88	24	6.60	11	6.83	85	1.75	25	5.25	11	6.67
سلطنة عمان	11	8.17	31	6.75	46	5.10	30	5.67	58	3.75	64	2.75	51	4.58
السعودية	20	7.75	24	7.13	60	4.50	38	5.33	76	2.50	34	4.25	32	5.25
لبنان	6	9.00	63	5.18	84	3.30	67	3.50	29	5.75	58	3.00	22	5.58
الأردن	48	6.67	46	5.71	31	6.20	4	7.50	85	1.75	47	3.50	43	4.83
تونس	59	6.00	29	6.82	46	5.10	47	4.83	78	2.25	58	3.00	43	4.83
مصر	57	6.33	59	5.24	62	4.40	54	4.50	62	3.50	34	4.25	32	5.25
المغرب	81	5.00	45	5.82	62	4.40	23	6.00	82	2.00	58	3.00	40	4.92
اليمن	59	6.00	51	5.64	122	0.20	111	0.00	90	1.25	114	0.00	122	0.36
سورية	81	5.00	86	4.13	119	0.60	96	0.33	107	0.00	86	0.75	113	1.36
موريتانيا	100	4.00	98	3.67	117	0.70	96	0.33	107	0.00	99	0.25	113	1.36
المتوسط العربي	-	6.78	-	5.67	-	3.96	-	4.19	-	2.52	-	3.06	-	4.17
البلدان الصناعية	-	7.61	-	7.66	-	6.96	-	6.22	-	6.76	-	6.60	-	6.21
آسيا	-	5.42	-	4.74	-	44.3	-	4.42	-	3.96	-	2.85	-	3.99
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي	-	5.57	-	4.63	-	3.79	-	2.77	-	3.46	-	2.44	-	3.79
أفريقيا	-	4.33	-	4.08	-	2.74	-	1.76	-	1.55	-	1.02	-	2.59

الأدنى في المؤشر الفرعي

أداء معتدل

الأفضل في المؤشر الفرعي

المصدر: المؤشر السنوي للحصول على رأس المال الصادر عن "Milken Institute" عام 2010، وبحوث ضمان.

مؤشرات

مؤشر مرونة استصدار تراخيص بناء المشروع صغير ومتوسط الحجم وتوصيل مرافقه

خلال رصد ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1. عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص.
2. الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار هذه التراخيص (معبّر عنها بعدد الأيام).
3. التكلفة الرسمية (بدون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة. وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون. ويقبىس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة الإجراءات الإدارية المنظمة.

وقد أعتد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها في إطار مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم في 183 دولة حول العالم. لتغطي الفترة ما بين نهاية يونيو 2009. ونهاية مايو 2010.

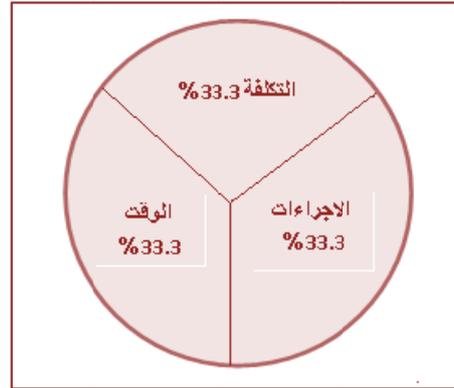
كيف يقرأ المستثمر الذي يرغب استثمار أمواله في المنطقة العربية. المؤشرات المدرجة في هذا الجدول

يقرأ المستثمر هذا الجدول كما يلي: أتوقع المرور بسلسلة من الإجراءات تصل بالمتوسط إلى 19 إجراء بين الجهات الحكومية المختلفة (بما يمثل أسوأ متوسطات المؤشر عالمياً. بعد إقليم شرق أوروبا ووسط آسيا. مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات في باقي الأقاليم الاقتصادية المعروضة والعالم). تستغرق فترة زمنية لانجازها تصل في المتوسط إلى 158 يوماً. (بما

لقد خلف زلزال هايتي المدمر، يناير 2010، أكثر من 1.3 مليون نسمة بلا مأوى. وعملياً لم يترك الزلزال مبنى في العاصمة إلا وأصابه أو دمره بالكامل. في حين شهدت تشيلي، بعد شهر، زلزالاً بلغت قوته 500 مرة قوة زلزال هايتي، وبالرغم من توقع خسائر أسوأ، فقد اقتصر الأثار التدميرية لزلزال تشيلي على 750 ألف منزل. والفارق يكمن في افتقار هايتي إلى قوانين وطنية شاملة تنظم عمليات البناء والتصميم المعماري ضد الزلازل. حيث افتقرت مبانيها إلى إتباع معايير وممارسات البناء الدولية، بينما تشيلي فتحكم وتنظم عمليات البناء فيها قوانين شاملة تم اعتمادها منذ عام 1931، ويتم تنقيحها وتحديثها بانتظام.

من إقليم آسيا الباسيفيك، أن كلاً من الوقت وإجراءات التعامل مع استصدار تراخيص البناء على قمة قائمة معوقات بناء المشاريع.

المؤشر الفرعي المركب لاستصدار تصاريح البناء:



يمثل مؤشر «مرونة استصدار تصاريح البناء». أحد المؤشرات الفرعية العشر المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي. إلا إنه تمت إضافته منذ عام 2006 وليس عام 2004.

ويقبىس هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشيد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من

ولذا فإن تنظيم عمليات البناء بموجب تشريعات ملزمة يعتبر أمراً ضرورياً لحماية الجمهور، لكنها يجب أن تتميز بالكفاءة بحيث تتجنب القيود المفرطة التي تفرض على هذا القطاع الذي يلعب دوراً هاماً في كل اقتصاد حول العالم. ومن أجل إلقاء الضوء على أهمية هذا القطاع، نشير إلى نتائج أحدث دراسة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي لاحظت أن حصة القطاع بالمتوسط بلغت 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه أكثر القطاعات توفيراً لفرص العمل في الدول الأوروبية بحصة 7% من إجمالي القوى العاملة. وتشير الإحصاءات إلى أن 40 مليون عامل يعملون بهذا القطاع في كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان مجتمعة. كما تشير التقديرات إلى أن كل 10 وظائف في هذا القطاع تولد نحو 8 وظائف في القطاعات الاقتصادية المحلية. كما أن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة تسببت في فقدان 1.9 مليون عامل في قطاع البناء ووظائفهم خلال الفترة ما بين ديسمبر 2007 ويناير 2010، ناهيك عن اختفاء 5 ملايين وظيفة ضمن قطاع البناء والتشييد العالمي خلال عام 2008 وحده وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية. وتستحوذ الشركات المحلية صغيرة الحجم على الشريحة الأكبر من إنتاج هذا القطاع ووظائفه. أما على الصعيد العالمي تتراوح حصة هذا القطاع ما بين 5% و 7% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الاقتصادات حول العالم ونحو ثلث إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

ونظراً لهذه الأهمية، تحرص الحكومات على تعزيز الإنفاق على هذا القطاع خلال فترات الأزمات الاقتصادية، وذلك بهدف التخفيف من حدتها، لكنها تحيد عن تحقيق هذا الهدف فيما لو تم توجيه هذا الإنفاق إلى قطاع عقاري غير رسمي. فوفقاً لتقديرات تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي فإن حوالي 60% - 80% من مشاريع البناء في الدول النامية يتم بناؤها بدون استصدار تراخيص البناء نظراً لتعقيد الإجراءات أو لضعف الرقابة على الجهات المسؤولة. وتؤكد نتائج أحدث مسح إحصائي لعدد 218 شركة تنتمي لنحو 19 دولة

التكلفة	المدة	الإجراءات	المنطقة أو الاقتصاد
(كنسبة من نصيب الفرد من الدخل)	(أيام)	(عدد)	
34.1	207.2	18.0	العالم
168.7	167.2	18.7	شرق آسيا والمحيط الهادئ
645.5	250.1	22.2	شرق أوروبا ووسط آسيا
191.1	219.9	16.6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
409.7	151.9	18.7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
395.8	158.3	19.2	منه الدول العربية
62.1	166.3	15.8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
2039.2	241	18.4	جنوب آسيا
1773.3	239.5	17.6	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: الموقع الشبكي لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2011، وبحوث ضمان.

مؤشرات

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي
"استخراج تراخيص البناء" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير
		2010	2011	
1	السعودية	30	14	16 ↑
2	البحرين	14	17	-3 ↓
3	الإمارات	24	26	-2 ↓
4	قطر	28	30	-2 ↓
5	اليمن	50	50	0 →
6	عمان	66	70	-4 ↓
7	الكويت	81	91	-10 ↓
8	الأردن	95	92	3 ↑
9	المغرب	99	98	1 ↑
10	العراق	95	102	-7 ↓
11	تونس	105	106	-1 ↓
12	الجزائر	111	113	-2 ↓
13	جيبوتي	125	125	0 →
14	سورية	130	134	-4 ↓
15	السودان	141	139	2 ↑
16	لبنان	140	142	-2 ↓
17	موريتانيا	153	153	0 →
18	مصر	155	154	1 ↑
19	فلسطين	154	157	-3 ↓

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

على حدة. وفي هذا الصدد. يشير جدول مؤشر عدد الإجراءات إلى انتعاج بعض الدول العربية إصلاحات أدت إلى تخفيض عدد الإجراءات وهي: البحرين، مصر، الأردن، السعودية، والإمارات. حيث يلاحظ تحسن عدد الإجراءات في تلك الدول خلال فترة العرض.

إصلاحات الدول العربية:

لقد أضفت العديد من الدول العربية المزيد من المرونة والسهولة على التعامل مع تراخيص البناء من خلال التركيز على إدخال خدمات الانترنت والأدوات الإلكترونية. مما أسفر عن اختصار هذا الوقت بنحو 41 يوماً وجعل المنطقة الأسرع عالمياً.

عام 2007: في مصر تم تخفيض رسوم استخراج تراخيص البناء. وفي الكويت، تم استحداث نظام آلي جديد لكافة الدوائر الحكومية المسؤولة عن إصدار الموافقات والتصديقات الفنية لتركيب المرافق. وبناء على ذلك، تراجع إجمالي الوقت المستغرق للحصول على موافقات تركيب خطوط الهاتف، توصيل الكهرباء، وخطط المياه والصرف الصحي بنحو 10 أيام. وفي المغرب، تم تخفيض الوقت اللازم للحصول على تراخيص بناء جديدة بواقع 10 أيام أيضاً. من خلال إنشاء نافذة موحدة في الدار البيضاء لتوفير اتصال أفضل بين الوكالات ذات الصلة.

عام 2008: في فلسطين، ساهمت الرسوم المرتبطة بتراخيص البناء من التكلفة الإجمالية بنحو 20%. وفي مصر، تم استحداث قانون

مؤشر الفترة اللازمة لإنجاز الإجراءات (أيام)

2010		
الأقصر وقتاً	الأطول وقتاً	
البحرين	43	موريتانيا 201
الإمارات	64	العراق 215
قطر	76	مصر 218 ولبنان
الأردن	87	الجزائر 240
السعودية	89	السودان 271

المسجلة في هايتي، وعربياً ما بين 43 يوم في البحرين، 271 يوم في السودان. وتأتي الإمارات بعد البحرين بنحو 64 يوماً ثم قطر بنحو 76 يوماً فالأردن بـ 87 يوماً ثم السعودية ولها 89 يوماً.

3. مؤشر تكلفة استصدار تراخيص البناء:

تراوح المؤشر للعام 2010 عالمياً ما بين 0.8% المسجلة لقطر التي احتلت المركز الأول على المستوى العالمي، 29574% المسجلة في ليبيريا، وعربياً ما بين 0.8% المسجلة لقطر، 1862.8% المسجلة لجيبوتي.

مؤشر التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد
%

2010		
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة	
قطر	0.8	سورية 568.4
الإمارات	35.8	الأردن 634.1
السعودية	43.8	تونس 858.7
الجزائر	44.0	فلسطين 1113.0
البحرين	78.3	جيبوتي 1862.8

المؤشر المركب لاستصدار تراخيص البناء:

وفيما يتعلق بالمؤشر الكلي لاستصدار تراخيص البناء الذي يضم المؤشرات الفرعية الثلاثة المذكورة سلفاً، يشير الجدول المقابل إلى تصدر السعودية المؤشر عربياً بالترتيب 14 عالمياً تليها البحرين (17)، الإمارات (26)، قطر (30)، اليمن (50)، ثم سلطنة عمان (70). وفي حين تحسن الترتيب العالمي لخمسة دول عربية شملت: السعودية، الأردن، المغرب، السودان ومصر. يلاحظ تأخر الترتيب العالمي لإحدى عشرة دولة عربية شملت: البحرين، الإمارات، قطر، عمان، الكويت، العراق، تونس، الجزائر، سورية، لبنان، وفلسطين، بينما ظل الترتيب مستقراً لكل من اليمن، جيبوتي وموريتانيا.

وبمقارنة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر عدد الإجراءات المطلوبة لاستصدار تراخيص البناء لبدء وممارسة الأعمال داخل المنطقة العربية خلال الفترة 2006-2010، يمكن تسليط الضوء على المجالات التي شملتها الإصلاحات وتلك التي لم تشملها الإصلاحات خلال الفترة المعروضة في كل دولة عربية

يمثل أفضل معدلات المؤشر عالمياً، ومن ثم أسرع أقاليم العالم استخراجاً لتراخيص البناء وتوصيل مرافقه) بتكلفة تقدر بنسبة 396% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (تكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بباقي الأقاليم الاقتصادية، حيث تأتي المنطقة العربية في الترتيب بعد كل من إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكل من إقليمي شرق آسيا والمحيط الهادئ ودول أمريكا اللاتينية).

ويلاحظ أن مؤشرات مجموعة الدول العربية سواء بمقارنتها بمؤشرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو دول أفريقيا جنوب الصحراء، مرتفعة نسبياً، وخاصة فيما يتعلق بمؤشري عدد الإجراءات وتكلفة استصدار التراخيص. بما يلقي الضوء على اقتراح إجراء مزيد من الإصلاحات في المجالات المتعلقة بهذين المؤشرين، بينما يظل مؤشر الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات بالأيام ضمن أفضل المؤشرات عالمياً.

وفيما يلي استعراض لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية الثلاثة المكونة لمؤشر استصدار تراخيص البناء:

1. مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص البناء:

تراوح مؤشر عدد الإجراءات للعام 2010 عالمياً ما بين 6 إجراءات فقط في الدنمارك، و53 إجراء في روسيا، وعربياً ما بين 12 إجراء في السعودية، و26 إجراء في سورية، ويأتي السعودية كل من البحرين بعدد إجراءات 13 والعراق بعدد 14 إجراء ثم كل من اليمن وعمان بعدد إجراءات بلغ 15 إجراء ثم جيبوتي بعدد 16 إجراء. ومن المفهوم أن كل إجراء إضافي يتكلف مزيداً من الوقت والمال، ناهيك عن زيادة الفرص المتاحة للبيروقراطية التي تنمي أساليب الفساد ودفع الرشاوى.

2. مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص البناء:

تراوح مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الإجراءات للعام 2010 عالمياً ما بين 25 يوماً في سنغافورة، 1179 يوماً أو ما يزيد عن 3 سنوات

مؤشر عدد الإجراءات

2010		
الأقل عدداً	الأكثر عدداً	
السعودية	12	تونس 20
البحرين	13	لبنان 21 وفلسطين
العراق	14	الجزائر 22
اليمن وعمان	15	موريتانيا ومصر 25 والكويت
جيبوتي	16	سورية 26

مؤشرات

1995 أول دولة في إقليم دول أمريكا اللاتينية تخوض تجربة خصخصة عملية مراجعة واستصدار تراخيص البناء. حيث تم استحداث نظام جديد. تم تشغيله في عام 1996. وبموجبه أنتقلت عملية إدارة تراخيص البناء من المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص ليضطلع بمسؤولية مراجعة المستندات وإصدار تراخيص البناء في وقت مثالي. ويلاحظ التقرير أن تأثير هذا النظام بعد مرور 14 عاما على تطبيقه كان واضحا. حيث أصبح:

- هناك 5 مكاتب قطاع خاص منتشرة في العاصمة الكولومبية. ساهمت المنافسة بينها على ابتكار الأفكار الجديدة وارتفاع مستوى جودة الخدمات المقدمة.
- قفزت مساحة الأراضي المرخص لبنائها إلى 19.2 مليون متر مربع في عام 2007. مقابل 11.3 مليون متر مربع في عام 1996. أي بمعدل نمو بلغ 70%.
- تم تحقيق قفزة في اختصار الوقت المستغرق. حيث اقتصر على 50 يوماً فقط في عام 2010. مقارنة بنحو 1080 يوماً بالمتوسط أو ما يقرب من 3 سنوات في عام 1995.

2. زيادة درجات السلامة والشفافية:

وفقا لبعض التقديرات فان حوالي 60% و 80% من مشاريع البناء في الدول النامية يتم بناؤها بدون استصدار ترخيص البناء نظرا لتعقيد الإجراءات أو لضعف الرقابة على الجهات المسؤولة. ففي الفلبين. نحو 57% من المباني الجديدة غير قانونية. وقد تصل هذه النسبة في مصر إلى 90%. وهو ما يفسره زيادة تعقيدات الإجراءات وارتفاع كلفتها ومن ثم اللجوء للبناء دون الحصول على ترخيص بما يقلل من الإيرادات الحكومية ويقلل فرص الحصول على الائتمان سواء لصاحب المبنى أو شركات المقاولات وفقدان فرص عمل في القطاع. ناهيك عن فرص انتشار الفساد في هذا المجال. ومن ثم فإن توافر قوانين ذات جودة عالية وملزمة تضمن تحقيق المعايير الدولية لجودة البناء وسلامته بالإضافة إلى تحقيق معايير الشفافية بإتاحة نصوص هذه القوانين لجميع الأطراف المعنية.

3. ضمان تكلفة أقل لكل من صاحب المبنى وشركات المقاولات:

إن استخدام المعلومات التكنولوجية بكفاءة وفعالية وتقاسمها فيما بين شركات المقاولات والجهات الحكومية من شأنه أن يقلل من تكلفة عملية استصدار تراخيص البناء. وخاصة أنظمة إصدار التراخيص الإلكتروني المتقدم. كما أن اختصار الوقت وتقليل فترات التأخير يعود بالنفع ليس فقط على صاحب المبنى وشركات المقاولات بل أيضا الإيرادات الحكومية. حيث توصلت دراسة أمريكية إلى أن تسريع استصدار تراخيص البناء بمعدل 3 شهور في مشروع على المشروع بمعدل 5.7% وبالتالي زيادة حصيلته ضريبة الملكية العقارية بمعدل 16%.

مؤشر استخراج تراخيص البناء

الدولة	الإجراءات (عدد)		الزمن (أيام)		التكلفة (نسبة من دخل الفرد)	
	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006
الجزائر	22.0	0	240.0	0	44.0	26.5
البحرين	13.0	-1	43.0	-14	78.3	6.7
جيبوتي	16.0	0	179.0	0	1,862.8	-725.7
مصر	25.0	-3	218.0	-31	293.7	-860.6
العراق	14.0	0	215.0	0	506.8	18.4
الأردن	19.0	-3	87.0	-20	634.1	-549.2
الكويت	25.0	0	104.0	-10	173.4	-105.5
لبنان	21.0	0	218.0	7	284.7	-186.3
موريتانيا	25.0	0	201.0	0	463.2	-523.2
المغرب	19.0	0	163.0	-10	251.5	-140.2
عمان	15.0	0	186.0	0	106.2	-132.8
قطر	19.0	0	76.0	0	0.8	-0.1
السعودية	12.0	-6	89.0	-36	43.8	-15.5
السودان	19.0	0	271.0	0	192.2	-175.1
سورية	26.0	0	128.0	0	568.4	-347.8
تونس	20.0	0	97.0	4	858.7	-227.3
الإمارات	17.0	-4	64.0	-33	35.8	-49.6
فلسطين	21.0	0	199.0	7	1,113.0	61.9
اليمن	15.0	0	107.0	0	136.6	-137.8
المتوسط العربي	19.11		151.84		402.53	
منظمة (OECD)	15.80		166.30		62.10	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2011. الصادرة عن مجموعة البنك الدولي. وبحث ضمان.

فقط يمكن المقاول من البدء في مراحل البناء بعد يوم واحد على أن يحصل على الترخيص النهائي في غضون أسبوع واحد. وفي الإمارات. تم اختصار الوقت المستغرق للحصول على تراخيص البناء بنحو 33 يوماً وتخفيض 3 إجراءات من خلال إدخال نظام جديد للتعامل مع الطلبات من خلال الشبكة الكونية «الانترنت». عام 2010. شهد العام الأخير إصلاحات في السعودية. حيث نجحت السلطات من تقليص عدد الإجراءات وكذلك الوقت المستغرق لانجاز هذه الإجراءات. أما اليمن. فقد تمت الموافقة على قانون جديد للبناء خلال العام.

جدوى الإصلاح:

إن الإصلاحات التي تجعل من نظم استصدار تراخيص البناء وتوصيل المرافق الضرورية. أكثر تنظيماً وكفاءة وشفافية. يمكنها أن تساعد في الحد من درجة الفساد وتقلل حصة القطاع العقاري غير الرسمي. وذلك من خلال تشجيع شركات البناء على اتباع القنوات الرسمية. وبالتالي يمكن للحكومات أن تجني العائد على الاستثمارات في مجال إصلاح هذا القطاع. حيث أن جودة اللوائح المطبقة تضمن تطبيق معايير السلامة التي توفر الحماية لمستخدميها. ومما لا شك فيه. أن أكثر المستفيدين من إصلاح نظم استخراج تراخيص البناء هي الشركات التي أضررت بشدة جراء الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. حيث شح التمويل اللازم لتلك المشاريع وصعوبة الحصول عليه وخاصة تحت ضغط الالتزام بالمواعيد المحددة لتسليم المشروع. وفيما يلي أبرز منافع الإصلاح:

1. الإصلاح السليم يوفر طاقة أكبر لإنتاجية القطاع:

أن الأنظمة القانونية الأكثر كفاءة في مجال البناء تسمح للحكومات بتعظيم الاستفادة من القطاع. ففي كولومبيا. أصبحت بحلول عام

جديد للبناء بدأ العمل به خلال عام 2008. ويهدف إلى اختصار عدد الإجراءات والوقت اللازمين لاستخراج تراخيص البناء. وذلك من خلال نافذة موحدة لتجهيز الموافقات المتعلقة بالبناء. حيث نجح القانون الجديد في إلغاء 3 إجراءات واختصار الوقت بما يعادل شهراً. وفي موريتانيا. تم سن أول قانون للبناء في عام 2008. يهدف إلى تبسيط متطلبات بناء مقر المشاريع صغيرة الحجم وإرساء الأساس الأولي للنافذة الموحدة لأغراض الحصول على تصاريح البناء. وفي الجزائر. تم استحداث قانون جديد يهدف إلى تطبيق إجراءات أفضل لاستصدار تصاريح البناء في عام 2008 وبما يكفل سلاسة وسرعة استصدارها ويحد من عمليات البناء غير الرسمية. فبعد مرور بضعة أشهر بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في يوليو 2008. سجلت السلطات تراجعاً ملحوظاً في عدد العقارات المخالفة (12607 مخالفة قانونية).

عام 2009: في البحرين. تم تجميع العديد من الموافقات المبدئية تحت مظلة نافذة موحدة وبما يكفل سرعة استصدار تراخيص البناء. حيث تأتي البحرين كأسرع الدول من حيث الوقت المستغرق للتعامل مع استصدار تراخيص البناء في المنطقة العربية. وذلك لأن طالب الخدمة يمكنه. عبر الانترنت. تحميل نموذج الطلب وتقديمه مصحوباً بالتخطيط المعماري وكذا جميع المستندات المطلوبة ناهيك عن إمكانية تتبع مراحلها وسداد رسومه عبر الانترنت. وفي الأردن. تم تخفيف حدة التعامل مع إجراءات تراخيص البناء عن طريق توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها النافذة الموحدة في منطقة عمان الكبرى. وذلك للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم التجارية. حيث تم إلغاء 3 إجراءات واختصار الوقت بنحو 20 يوماً. وفي السعودية. تم تسريع وتيرة استصدار تراخيص البناء عن طريق إصدار ترخيص مؤقت يستغرق يوماً واحداً

مؤشرات

كيفية الإصلاح:

أولاً: التركيز على النتائج:

أن تبني تنظيم عمليات البناء بسن التشريعات والقوانين الملزمة أخذاً في الاعتبار المعايير الدولية يعد الخطوة الأولى نحو الإصلاح. إلا أن عدم تنظيم وتطبيق هذه اللوائح بشكل واضح ربما يتسبب في تشويش كل من المقاولون والسلطات حول كيفية المضي قدماً في تنفيذ هذه اللوائح وغالباً ما يؤدي إلى التأخير وعدم اليقين والنزاعات.

وفي هذا الصدد يجب أن تتميز هذه القوانين بالمرونة الكافية التي تمكنها من مواكبة التغييرات الاقتصادية التكنولوجية وخاصة في ضوء تزايد المخاوف البيئية. ففي نيوزيلندا تم اختيار أسلوب فعال يركز على تصميم هذه القوانين لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال وضع مجموعة من المعايير التقنية الشاملة. لكنها تركت كيفية الالتزام بهذه المعايير. مما يتيح مجالاً للابتكار في تقنيات البناء. وفي حالة تحديد كيفية تحقيق هذه المعايير مسبقاً فإن ذلك يحتم تنفيح هذه القوانين بشكل منظم. فعلى سبيل المثال. تحدد بعض قوانين البناء المواد الواجب استخدامها في البناء. حيث تنص على المواد التي تتوفر فيها معايير الجودة والسلامة والأساليب الفنية لاستخدامها. إلا أن ذلك يحتم تحديث القوانين أولاً فأولاً. وهو نادراً ما يحدث وخاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ففي التشيك. كان استصدار كافة تراخيص البناء في دولة التشيك. حتى عام 2007. يحكمه قانون صادر عام 1976. وكما كان الحال في العديد من دول أوروبا الشرقية. استند تخصيص الأراضي والبناء على القرارات الإدارية واقتصادات التخطيط المركزي. وليس على قوى العرض والطلب. ومن ثم كان الإصلاح ضرورياً لتحديث النظام. في 2007. استحدثت قانون تراخيص البناء الجديد مهنة المفتش المختص كمهنة جديدة مستقلة تعمل جنباً إلى جنب مع الإجراءات المختصة ذات الصلة بمراقبة البناء وبما يساهم في سرعة استصدار التراخيص. وبالرغم من أنه لم يحن الوقت بعد لقياس أثر هذا الإصلاح على مرونة استصدار هذه التراخيص. إلا أن التجربة التشيكية تسلط الضوء على قضية الخيارات المطروحة التي تم وضعها في الاعتبار عند تنفيح التشريع الجديد ومن ثم التعلم من أفضل الممارسات الدولية. وقد شهد عام 2007 تعيين 23 مفتشاً. إضافة إلى 34 مفتشاً في ابريل 2008. ومن المفهوم أن ممارسة هذه المهنة الجديدة سوف يصقل خبرات المفتشين الجدد. واعتباراً من عام 2007. سجلت المؤشرات الفرعية لمؤشر استصدار تراخيص البناء: 36 إجراء تستغرق 251 يوماً

بتكلفة تعادل 18.5% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في التشيك.

ثانياً: تحديد مناطق التداخل بين الجهات المعنية وتجميعها تحت مظلة نافذة واحدة لتنسيق الجهود:

تنطوي عملية استصدار تراخيص البناء على التعامل مع جهات متعددة يصل عددها بالمتوسط إلى 9 جهات على المستوى العالمي. إضافة إلى التعامل مع مستويات إدارية مختلفة. ومن ثم فإن إدراك كيفية تعامل هذه الجهات مع بعضها البعض وتحديد مجالات التداخل بينها غالباً ما يكون أول خطوة نحو تسريع الموافقات مع الحفاظ على مراقبة الجودة. ففي باراجواي وحدت السلطات 7 إدارات ضمن إدارة واحدة تحت مظلة النافذة الموحدة. وفي فيرغيزستان. وضع اتحاد شركات البناء عام 2007 خريطة توضح مراحل إصدار الموافقات من الجهات المعنية المختلفة مما ساعد في تحديد نقاط الاختناقات واقتراح الحلول العملية. وذلك من خلال تحليل مفصل ساعد في إقناع الحكومة المركزية بتنفيذ برنامج إصلاح عام 2008. في ظل معارضة قوية من بعض الأطراف ذات المصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه. وفي هونغ كونغ (الصين) وحدت 29 جهة حكومية جهودها نحو التركيز على تطوير خطة شاملة لدمج الإجراءات واختصارها. حيث تم تطبيق مبدأ المعايير المشتركة بدلاً من المعايير المنفصلة من كل جهة منفردة. وبالتالي تمكنت السلطات في هونغ كونغ (الصين) من اختصار عدد الإجراءات من 15 إجراء إلى 7 إجراءات فقط بما يمثل واحدة من أنجح تجارب الإصلاح في مجال استصدار تراخيص البناء.

ثالثاً: إشراك جميع الأطراف والتواصل مع مقدمي الطلبات:

تحرص تجارب الإصلاح الناجحة على إشراك جميع الأطراف ذات الصلة من الجهات الفاعلة إلى مستخدمي مخرجات النظام بكافة التغييرات أو التحسينات التي أدخلت عليه. على نحو ما تم في: ليبيريا. رواندا. سيراليون والسعودية. حيث تم نشر الإصلاحات على نطاق واسع من خلال حملات إعلانية في الصحف والموقع الشبكية. كما انتهجت السلطات في سنغافورة والمملكة المتحدة أسلوب التشاور مع القطاع الخاص. وفي كولومبيا. تم إعلام كل من الحكومة المركزية ومكتب البلدية المسئول عن إصدار تصاريح البناء بالنظام الجديد الذي تم وضعه موضع التنفيذ في مايو 2009.

رابعاً: تجربة اثر الإصلاحات الرائدة:

بالنظر لآثار تطبيق القوانين الجديدة وما تحمله في طياتها من احتمالات وقوع أضرار. فمن الأحرى أن تبدأ أولاً بتجربة اثر هذه الإصلاحات على

مناطق محددة من الدولة لتقييم فعاليتها قبل تطبيقها على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال. طبقت بعض الحكومات إصلاحات محددة في مناطق بعينها بغرض عزل أية أضرار محتملة الحدوث. حيث قامت السلطات في كل من البوسنة والهرسك وكذلك في هندوراس من اختبار اثر تطبيق القانون الجديد على عدد قليل من المقاطعات. كما بدأت مصر بتجربة اثر إنشاء نافذة موحدة في 3 أحياء بمدينة القاهرة عام 2007. مما مهد الطريق لتمرير قانون البناء الجديد وتبسيط الإجراءات عام 2009. أما ألمانيا والبرتغال. فقد اعتمدا نظام استصدار تراخيص البناء لمشاريع بعينها. أما الأردن. فقد انتهجت بلدية عمان الكبرى أسلوب التعامل مع طلبات الشركات الكبيرة والأكثر تعقيداً. بما يضمن توفير أفضل المدخلات لتحسين النظام. وعلى العكس. اعتمدت السعودية تطبيق نظام استصدار التراخيص المؤقت خلال يوم واحد مبدئياً على بناء الفلل السكنية منخفضة المخاطر قبل تطبيق النظام على المشاريع الأكثر خطورة مثل المستودعات والورش التشغيلية.

خامساً: تطبيق المتابعة الداخلية بغرض تلبية الطلبات:

إن تنفيذ الإصلاحات يتطلب مرونة التطبيق واستمرار المتابعة لمرحلة تنفيذ النظام الجديد. فعلى سبيل المثال. تطبق اندونيسيا نظاماً داخلياً يرصد الوقت الحقيقي لكل خطوة يمر بها الترخيص منذ لحظة تقديم الطلب الخاص به إلى وقت إصداره بالفعل. ويقر هذا النظام حدوداً قصوى للوقت المستغرق لإنجاز كل إجراء داخلي على حدة. كما أنه يخبر المسئول تلقائياً عن فترات التأخير. إن وجدت.

كما إن متابعة النظام برتمته يسمح للسلطات المعنية تحديد نقاط الاختناق. ويضمن رفع جودة الخدمة المقدمة ويدعم تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال. تضطلع بلدية البحرين بتسهيل استصدار تلك التراخيص في وقت قياسي. وذلك من خلال نافذة موحدة يدعمها فريق فني يقوم بإعداد تقرير يومي عن مراحل استصدار تراخيص البناء يعرض على الإدارة العليا لمراجعتها. ففي حالة تأخر صدور الترخيص لقلة عدد مهندسي المعايير. فإن الإدارة العليا يمكنها تعيين المزيد من المهندسين لهذه المهمة. وترجع أهمية تواصل المتابعة لأثر الإصلاحات المنفذة إلى أنها توفر المعلومات الضرورية التي تكفل لواقعي السياسات القدرة على التنسيق فيما بين الطاقة الإنتاجية ومستوى الطلب على استصدار تراخيص البناء. ومن ثم التأكيد على أن هذه الإصلاحات سوف يستمر أثرها الايجابي لسنوات قادمة.

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

اعداد عبد العظيم	رئيس البحوث والدراسات	00965-24959558	adel@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	00965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	00965-24959561	sofyan@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	00965-24959529	aymang@dhaman.org

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية



للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية



خدماتنا الجديدة: - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشتريين

- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية - تصنيف "AA/مستقر" من ستاندرد آند بورز - عمليات تجاوزت الـ 6 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhamaan.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riadhoffice@dhamaan.org

Web: www.dhamaan.org